القوة الحدية والردع النووي لحل النزاعات الدولية (نماذج مختارة)

م.م. هبة غالب كامل*
hebaghalebkamelalsaady@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين القوة الحدية والردع النووي ودورهما في حل النزاعات الدولية أو الحد من تصعيدها، من خلال تحليل الإطار النظري لمفهوم القوة الحدية ونشأة الردع النووي، فضلًا عن دراسة نماذج حديثة ومعاصرة اعتمدت فيها الدول على الردع النووي كوسيلة لإدارة النزاعات بدلًا من اللجوء إلى الحرب الشاملة.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الردع النووي، رغم مخاطره الوجودية، أسهم في منع اندلاع صراعات كبرى بين القوى الدولية، لكنه في الوقت ذاته لم يحقق أمنًا دوليًا مطلقًا، بل أنتج أشكالًا جديدة من التوتر وعدم الاستقرار. ويعتمد البحث على مناهج متعددة، أبرزها المنهج الوصفي–التحليلي والمنهج التاريخي والمقارن، بهدف تقديم رؤية علمية متوازنة حول فعالية الردع النووي في النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: القوة الحدية، الردع النووي، النزاعات الدولية، الأمن الدولي، توازن القوى.

Nuclear deterrence and power for resolving international conflicts (selected models)

* جامعة النهرين/ رئاسة الجامعة/ قسم شؤون الدراسات العليا
hebaghalebkamelalsaady@gmail.com

Heba Ghalib Kamel
hebaghalebkamelalsaady@gmail.com

Abstract

This research examines the relationship between marginal power and nuclear deterrence and their role in managing and resolving international conflicts. It analyzes the theoretical framework of marginal power and the evolution of nuclear deterrence, while also exploring selected contemporary cases in which nuclear deterrence has been employed as a tool to prevent escalation rather than resorting to full-scale war.

The study is based on the hypothesis that nuclear deterrence has contributed to preventing major wars among great powers, despite posing existential risks and failing to provide absolute international security. The research adopts descriptive-analytical, historical, and comparative methodologies to offer a balanced academic assessment of nuclear deterrence within the contemporary international system.

Keywords: Marginal Power, Nuclear Deterrence, International Conflicts, International Security, Balance of Power.

المقدمة :

أحدث ظهور السلاح النووي بعد الحرب العالمية الثانية تحولًا جذريًا في طبيعة القوة والصراع في العلاقات الدولية، حيث لم تعد الحروب تُقاس فقط بقدرة الدول على تحقيق النصر العسكري، بل بقدرتها على ردع الخصوم ومنعهم من اتخاذ قرار الحرب. وفي هذا السياق، برز مفهوم القوة الحدية باعتباره مستوى من القوة يجعل استخدامه الفعلي غير ضروري، لأن مجرد امتلاكه يكفي لتحقيق الردع.

وقد شكّل الردع النووي التطبيق الأبرز لهذا المفهوم، إذ اعتمدت الدول النووية على التهديد باستخدام قوة تدميرية هائلة لفرض توازن استراتيجي حال دون اندلاع حروب شاملة، خصوصًا بين القوى الكبرى. إلا أن هذا الردع لم يكن خاليًا من

الإشكاليات، إذ أثار تساؤلات أخلاقية وقانونية وأمنية حول مدى مشروعيته وقدرته على تحقيق الاستقرار الدولي.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل مفهوم القوة الحدية والردع النووي ودورهما في إدارة النزاعات الدولية، مع التركيز على نماذج حديثة تعكس طبيعة التحديات الراهنة في النظام الدولي.

أهمية البحث

١. تسليط الضوء على مفهوم القوة الحدية بوصفه أحد المفاهيم الجوهرية في الفكر الاستراتيجي المعاصر.

٢. تحليل دور الردع النووي في منع تصعيد النزاعات الدولية.

٣. الإسهام في إثراء الدراسات العربية المتعلقة بالأمن الدولي والردع النووي.

٤. تقديم قراءة تحليلية حديثة للنماذج المعاصرة في إدارة النزاعات الدولية.

٥. استشراف مستقبل الردع النووي في ظل التحولات السياسية والتكنولوجية العالمية.

أهداف البحث

١. توضيح مفهوم القوة الحدية وأبعاده النظرية في العلاقات الدولية.

٢. تحليل نشأة وتطور الردع النووي كأداة استراتيجية.

٣. دراسة دور الردع النووي في حل النزاعات الدولية أو الحد من تصعيدها.

٤. تقييم فعالية الردع النووي في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

٥. استشراف مستقبل الردع النووي في النظام الدولي المعاصر.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت القوة الحدية والردع النووي في حل النزاعات الدولية أو إدارتها، وما حدود فعاليتهما في تحقيق الأمن الدولي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالقوة الحدية في العلاقات الدولية؟
- كيف تطور مفهوم الردع النووي؟
- هل نجح الردع النووي في منع الحروب الكبرى أم أنه خلق أشكالًا جديدة من النزاعات؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الردع النووي، بوصفه أحد تجليات القوة الحدية، أسهم في منع اندلاع حروب شاملة بين الدول الكبرى، لكنه في الوقت ذاته لم يؤدِّ إلى تحقيق أمن دولي مستدام، بل ساهم في تعقيد النزاعات ورفع مستويات التهديد العالمي.

المناهج المتبعة في البحث

يعتمد البحث على المناهج الآتية:

١. المنهج الوصفي–التحليلي لتحليل مفهومي القوة الحدية والردع النووي.
٢. المنهج التاريخي لتتبع تطور الردع النووي.
٣. المنهج المقارن لمقارنة النماذج الحديثة للنزاعات الدولية.
٤. المنهج الاستشرافي لاستشراف مستقبل الردع النووي.

هيكلية البحث

يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسية، يسبقها مدخل نظري ويليها خاتمة واستنتاجات وتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للقوة الحدية والردع النووي.**
- **المبحث الثاني: الردع النووي في حل النزاعات الدولية – نماذج حديثة مختارة.**
- **المبحث الثالث: تقييم فعالية الردع النووي وانعكاساته على الأمن الدولي**

المبحث الأول: الإطار النظري للقوة الحدية والردع النووي

يشكل التأصيل النظري لمفاهيم القوة الحدية والردع النووي خطوة أساسية لفهم طبيعة السلوك الدولي في ظل التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين. فقد أدى ظهور السلاح النووي إلى إعادة تعريف مفهوم القوة، حيث لم تعد الفعالية الاستراتيجية مرتبطة باستخدام القوة العسكرية، بل بامتلاكها والقدرة على توظيفها نفسيًا وسياسيًا في التأثير على قرارات الخصوم. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل مفهوم القوة الحدية، وتتبع تطور نظرية الردع النووي، وبيان العلاقة البنيوية بينهما ضمن إطار العلاقات الدولية المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم القوة الحدية في العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة الحدية من المفاهيم المركزية في الفكر الاستراتيجي الحديث، ويشير إلى بلوغ الدولة مستوى من القوة يجعل استخدامها الفعلي غير ضروري أو غير مرغوب فيه، نظرًا لما قد يترتب عليه من كلف مادية وبشرية وسياسية باهظة. ووفق هذا المنظور، تتحول القوة من وسيلة لتحقيق النصر العسكري إلى أداة للمنع والتأثير في سلوك الخصم.

ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، التي تنطلق من افتراض عقلانية الدول وسعيها الدائم إلى تعظيم أمنها. ويرى كينيث والتز أن امتلاك قدرات عسكرية قصوى، ولا سيما النووية، يؤدي إلى نوع من الاستقرار القائم على توازن الخوف، حيث تُدرك الدول أن تجاوز حدود معينة سيؤدي إلى نتائج كارثية (waltz 1997 , 97)

وفي السياق ذاته، يشير هيدلي بول إلى أن القوة الحدية لا تقتصر على البعد العسكري، بل تشمل البعد السياسي والنفسي، إذ تعتمد فعاليتها على إدراك الخصم لمدى استعداد الدولة لاستخدام هذه القوة عند الضرورة. وعليه، فإن القوة الحدية هي نتاج تفاعل بين القدرات المادية، والمصداقية السياسية، وسياق البيئة الدولية.

وتؤكد بعض الدراسات العربية الحديثة أن القوة الحدية تمثل تحولًا نوعيًا في مفهوم الردع، حيث لم يعد الهدف إلحاق الهزيمة بالخصم، بل إدارة الصراع ومنع تحوله إلى مواجهة مفتوحة (سليم ٢٠٠٥ ، ٢١٤)

المطلب الثاني: نشأة وتطور نظرية الردع النووي

نشأت نظرية الردع النووي في أعقاب استخدام السلاح النووي خلال الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت القوى الكبرى أن هذا السلاح يتميز بقدرة تدميرية غير مسبوقة، تجعل من استخدامه خيارًا غير عقلاني في معظم الحالات. وقد تطورت هذه النظرية في سياق الحرب الباردة، مع تصاعد سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وتقوم نظرية الردع النووي على افتراض أساسي مفاده أن امتلاك القدرة على توجيه ضربة نووية ثانية كفيل بمنع الخصم من شن هجوم أولي. وقد تجسد هذا المفهوم في عقيدة الردع المتبادل المؤكد (MAD)، التي أسهمت

في خلق حالة من الاستقرار النسبي رغم حدة التوترات السياسية والأيديولوجية .

ومع نهاية الحرب الباردة، شهد الردع النووي تحولات جوهرية، تمثلت في انتقاله من إطار ثنائي إلى بيئة متعددة الأطراف، وظهور قوى نووية جديدة، فضلًا عن تزايد دور العوامل التكنولوجية. ويرى لورنس فريدمان أن الردع النووي لم يفقد أهميته، لكنه أصبح أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للضبط في ظل تعدد الفاعلين وتداخل المصالح .

كما يذهب سكوت ساغان إلى أن الردع النووي، رغم نجاحه النسبي في منع الحروب الكبرى، يظل محفوفًا بمخاطر الاستخدام غير المقصود أو الخطأ في التقدير، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات أو عدم الاستقرار السياسي .

المطلب الثالث: العلاقة بين القوة الحدية والردع النووي

تمثل العلاقة بين القوة الحدية والردع النووي علاقة تكامل وظيفي، حيث يُعدّ الردع النووي التطبيق العملي الأوضح لمفهوم القوة الحدية في العلاقات الدولية. فالسلاح النووي يجسد أقصى درجات القوة، ويحوّل منطق الصراع من السعي إلى النصر العسكري إلى السعي لمنع اندلاع الحرب أصلًا.

ويرى ريمون آرون أن الردع النووي أوجد نمطًا جديدًا من العلاقات الدولية، يقوم على ما سماه "السلام القائم على الخوف"، حيث يمنع التهديد المتبادل باستخدام القوة الحدية الأطراف من تجاوز خطوط حمراء معينة (aron 88 , 2014). وفي هذا السياق، تتحول القوة الحدية إلى أداة لإدارة النزاعات بدلًا من تسويتها جذريًا.

غير أن هذا النمط لا يخلو من المخاطر، إذ إن الاعتماد على الردع النووي قد يؤدي إلى سباقات تسلح، ويزيد من احتمالات التصعيد غير المقصود، خصوصًا في ظل غياب الثقة أو ضعف قنوات الاتصال. وتشير دراسات حديثة إلى أن فعالية الردع النووي تتطلب بيئة دولية مستقرة نسبيًا، وإطارًا مؤسسيًا يحد من المخاطر المرتبطة بسوء التقدير.

بين هذا المبحث أن القوة الحدية تمثل أحد أهم التحولات المفاهيمية في الفكر الاستراتيجي المعاصر، وأن الردع النووي يُعدّ تجسيدها العملي الأبرز. كما أظهر أن الردع النووي أسهم في الحد من اندلاع الحروب الشاملة، لكنه في الوقت ذاته أوجد تحديات أمنية معقدة تتطلب إدارة دقيقة ومستمرة. ويُمهّد هذا الإطار النظري للانتقال إلى المبحث الثاني، الذي يتناول نماذج حديثة للردع النووي في حل النزاعات الدولية

المبحث الثاني: الردع النووي في حل النزاعات الدولية – نماذج مختارة

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد النظام الدولي تحولات عميقة في طبيعة النزاعات، حيث تراجعت الحروب الشاملة المباشرة بين القوى الكبرى، مقابل تصاعد النزاعات الإقليمية والحروب بالوكالة. وفي هذا السياق، لم يختفِ الردع النووي، بل أعاد تشكيل نفسه ليؤدي دورًا أكثر تعقيدًا، يتمثل في إدارة النزاعات واحتواء التصعيد بدلًا من حسم الصراع عسكريًا.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل نماذج حديثة توضّح كيفية توظيف الردع النووي في حلّ النزاعات الدولية أو الحد من تفاقمها، من خلال دراسة حالات معاصرة تعكس تنوّع أشكال الردع وآلياته.

المطلب الأول: الردع النووي في الأزمة الكورية

أولًا: الخلفية التاريخية للأزمة النووية الكورية

بدأت ملامح الأزمة النووية الكورية بالتصاعد منذ انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٣، وإجرائها أول تجربة نووية عام ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الحين، تحوّل البرنامج النووي الكوري إلى أداة استراتيجية تهدف إلى ضمان بقاء النظام وردع أي تدخل خارجي محتمل.

ثانيًا: الردع النووي كأداة لبقاء النظام

اعتمدت كوريا الشمالية على الردع النووي بوصفه وسيلة دفاعية في مواجهة التفوق العسكري الأمريكي. فامتلاك القدرة النووية، حتى وإن كانت محدودة، منح بيونغ يانغ هامشًا أوسع للمناورة السياسية، وقلّص احتمالات شنّ هجوم عسكري مباشر ضدها (panda 2012 , 244)

ثالثًا: الردع المتبادل غير المتكافئ

يتّسم هذا النموذج بكونه ردعًا غير متكافئ، حيث تواجه دولة محدودة القدرات قوة عظمى نووية. ومع ذلك، فإن إدراك الولايات المتحدة للكلفة الباهظة لأي صراع نووي، حتى مع طرف أضعف، أسهم في تعزيز فعالية الردع، ومنع التصعيد إلى حرب شاملة .

رابعًا: أثر الردع النووي على مسار التفاوض

أسهم الردع النووي في دفع الأطراف نحو المسار الدبلوماسي، كما ظهر في قمم ٢٠١٨–٢٠١٩، حيث تحوّل السلاح النووي من أداة تهديد إلى ورقة تفاوضية، وإن لم تؤدِّ هذه الجهود إلى تسوية نهائية.

وفي الوضع الراهن أفضى توظيف الردع النووي في الأزمة الكورية إلى حالة من الاستقرار الهش، حيث نجح في منع اندلاع حرب شاملة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة وحلفائها، دون أن يؤدي إلى تسوية نهائية للنزاع. فقد تمكنت بيونغ يانغ من ترسيخ موقعها كقوة نووية أمر واقع، ما عزز قدرتها على ردع أي تدخل عسكري مباشر، في حين اضطرت الولايات المتحدة إلى التكيف مع هذا الواقع من خلال الجمع بين سياسة الاحتواء والعقوبات والدبلوماسية المشروطة (cha 2012,271)

وعليه، يمكن القول إن الردع النووي أسهم في إدارة النزاع وليس حله، حيث استقر الوضع عند مستوى من التوازن القائم على الردع المتبادل غير المتكافئ، مع بقاء احتمالات التصعيد قائمة في حال انهيار قنوات الاتصال أو تغيّر الحسابات الاستراتيجية كما تشير دراسات حديثة إلى أن استمرار هذا الوضع يعكس نمطًا من الردع المتبادل غير المتكافئ، القائم على إدارة الأزمة بدل حلّها.

المطلب الثاني: الردع النووي في النزاع الروسي – الغربي (أوكرانيا انموذجًا)

أولًا: عودة الردع النووي إلى صدارة التفاعلات الدولية

أعاد النزاع الأوكراني منذ عام ٢٠١٤، ولا سيما بعد ٢٠٢٢، الردع النووي إلى قلب السياسة الدولية، بعد فترة ساد فيها الاعتقاد بتراجع أهميته عقب الحرب الباردة.

ثانيًا: التهديد النووي كوسيلة ردع سياسي

لوحت روسيا بإمكانية استخدام السلاح النووي في حال تعرض أمنها الاستراتيجي للخطر، دون الإقدام على استخدام فعلي، ما يعكس توظيف

الردع النووي كأداة نفسية وسياسية تهدف إلى ردع التدخل الغربي المباشر. (freedman 2022)

ثالثًا: الردع النووي غير المباشر لحلف الناتو

في المقابل، اعتمد حلف شمال الأطلسي على ردع نووي غير مباشر، قائم على دعم أوكرانيا عسكريًا دون الانخراط المباشر في القتال، تجنبًا للتصعيد النووي، وهو ما يعكس حدود القوة التقليدية في ظل وجود الردع النووي.

رابعًا: ضبط التصعيد وحدود الصراع

يظهر هذا النموذج أن الردع النووي أسهم في تحديد سقف النزاع، حيث بقي الصراع ضمن الإطار التقليدي، رغم شدته واتساع نطاقه الجغرافي، ما يعكس فعالية الردع في منع الانزلاق إلى مواجهة كبرى (ternin 2023 , 61)

وفي الوضع الراهن أظهر النزاع الروسي–الغربي أن الردع النووي لا يزال يلعب دورًا حاسمًا في ضبط حدود الصراع، إذ حال دون انزلاق الحرب الأوكرانية إلى مواجهة مباشرة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. فقد نجحت التهديدات النووية الضمنية في فرض قيود صارمة على سلوك الأطراف، حيث التزمت الدول الغربية بتجنب التدخل العسكري المباشر، بينما امتنعت روسيا عن استخدام السلاح النووي فعليًا رغم التصعيد اللفظي (freedman , 325)حيث استخدمت روسيا التهديد النووي كأداة ردع سياسي دون اللجوء إلى استخدام فعلي، ما أدى إلى تجميد النزاع ضمن إطار الحرب التقليدية عالية الكلفة.

ويستخلص من ذلك أن الردع النووي أدى إلى تجميد الصراع عند مستوى تقليدي عالي الكلفة، دون تحقيق حسم عسكري أو تسوية سياسية شاملة،

مـا يعنـي أن النـزاع دخـل مرحلـة اسـتنزاف طويلـة الأمـد، تُـدار ضـمن سـقف الردع النووي القائم.

المطلب الثالث: الردع النووي في النزاع الإيراني – الغربي

أولًا: طبيعة الردع النووي غير المعلن

يمثـل البرنـامج النـووي الإيرانـي نموذجًـا فريـدًا للـردع النـووي غيـر المعلـن، حيـث لـم تمتلـك إيـران سـلاحًا نوويًـا فعليًـا، لكنهـا طـوّرت قـدرات تكنولوجيـة مكّنتها من خلق ردع محتمل في مواجهة خصومها.

ثانيًا: الردع النووي والدبلوماسية القسرية

أسـهم هـذا الـردع فـي دفـع القـوى الغربيـة إلـى تبنـي مسـار تفاوضـي، تُـوّج بالاتفـاق النـووي لعـام ٢٠١٥، الـذي عكـس محاولـة لتوظيـف الـردع فـي إطـار دبلوماسي بدلًا من المواجهة العسكرية (41 , 2020 ray)

ثالثًا: الردع النووي والتوازن الإقليمي

شـكل البرنـامج النـووي الإيرانـي عـاملًا مـؤثرًا فـي إعـادة تشـكيل التوازنـات الإقليميـة فـي الشـرق الأوسـط، حيـث دفـع قـوى إقليميـة ودوليـة إلـى إعـادة حسـاباتها الأمنيـة، مـا يعكـس الـدور غيـر المباشـر للـردع النـووي فـي إدارة النزاعات.

رابعًا: حدود فعالية الردع النووي الإيراني

رغـم ذلـك، فـإن هـذا النمـوذج يبـيّن أن الـردع النـووي لا يضـمن تسـوية دائمـة للنزاعـات، بـل قـد يـؤدي إلـى إطالـة أمـدها، فـي ظـل غيـاب اتفاقـات ملزمـة ومستقرة

وفـي الوضـع الـراهن أسـهم الـردع النـووي غيـر المعلـن فـي الحالـة الإيرانيـة فـي دفـع الأطـراف نحـو المسـار التفاوضـي بـدل المواجهـة العسـكرية، كمـا تجلّـى

في التوصل إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥. غير أن تعثر الاتفاق لاحقًا كشف محدودية هذا النوع من الردع في غياب ضمانات سياسية مستقرة.

وقد وصل النزاع إلى وضع تتعايش فيه الأطراف مع حالة من الردع المتبادل الضمني، حيث تمتنع القوى الغربية عن الخيار العسكري، مقابل استمرار إيران في تطوير قدراتها النووية ضمن حدود مدروسة. ويشير ذلك إلى أن الردع النووي أسهم في منع الحرب، لكنه لم يحقق تسوية نهائية، بل أبقى النزاع مفتوحًا على احتمالات التفاوض أو التصعيد المحسوب

وأسهم الردع النووي غير المعلن في الحالة الإيرانية في دفع الأطراف نحو المسار التفاوضي بدل المواجهة العسكرية، كما ظهر في التوصل إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، الذي عكس إدراكًا متبادلًا لتكاليف التصعيد العسكري. غير أن تعثر الاتفاق لاحقًا أظهر حدود هذا الردع في ظل غياب ضمانات سياسية مستقرة، حيث استمر النزاع في إطار ردع متبادل ضمني دون تسوية نهائية. (ahmadin 2020,82)

يتضح من خلال النماذج الحديثة أن الردع النووي ما يزال يؤدي دورًا محوريًا في إدارة النزاعات الدولية، لا من خلال حسمها، بل عبر احتواء التصعيد وضبط سلوك الأطراف المتنازعة. وقد تنوعت أشكال الردع بين المباشر وغير المباشر، والمعلن وغير المعلن، ما يعكس مرونته وقدرته على التكيّف مع بيئات دولية مختلفة. غير أن فعاليته تظل نسبية ومشروطة بعوامل سياسية واستراتيجية، وهو ما يستدعي الانتقال إلى تقييم أوسع لآثاره على الأمن الدولي في المبحث الثالث .

المبحث الثالث: تقييم فعالية الردع النووي وانعكاساته على الأمن الدولي

أثار استمرار الاعتماد على الردع النووي في النظام الدولي المعاصر جدلًا واسعًا حول مدى فعاليته في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. فبينما يرى بعض المنظّرين أن الردع النووي أسهم في منع الحروب الكبرى، يؤكد آخرون أنه خلق بيئة أمنية هشة قائمة على الخوف المتبادل، وزاد من مخاطر التصعيد غير المقصود. ويهدف هذا المبحث إلى تقييم فعالية الردع النووي من خلال تحليل انعكاساته على الأمن الدولي، وحدود قدرته على إدارة النزاعات في ظل التحولات السياسية والتكنولوجية الراهنة.

المطلب الأول: الردع النووي كعامل استقرار في النظام الدولي

أولًا: الردع النووي ومنع الحروب الشاملة

يعد منع اندلاع حروب كبرى بين القوى العظمى أحد أبرز الحجج المؤيدة للردع النووي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تشهد العلاقات الدولية مواجهة عسكرية مباشرة بين القوى النووية الكبرى، وهو ما يُعزى جزئيًا إلى الخشية المتبادلة من العواقب الكارثية لاستخدام السلاح النووي. (gadids 2005,254)

ثانيًا: الردع النووي وتوازن القوى

أسهم الردع النووي في تعزيز نمط خاص من توازن القوى، قائم على امتلاك قدرات تدميرية متقاربة، ما حدّ من إمكانية لجوء أي طرف إلى الحسم العسكري. وقد شكّل هذا التوازن عنصرًا أساسيًا في استقرار النظام الدولي خلال الحرب الباردة وما بعدها (waltaz 2012 , 6)

ثالثًا: الردع النووي والاستقرار النسبي

يرى بعض الباحثين أن الردع النووي أوجد حالة من الاستقرار النسبي، لا تقوم على الثقة أو التعاون، بل على إدراك عقلاني لتكلفة الحرب، وهو ما جعل استخدام القوة النووية خيارًا أخيرًا لا يُلجأ إليه إلا في حالات قصوى.

وفي الوضع الراهن أفضى اعتماد الردع النووي كعامل استقرار إلى منع الحروب الشاملة، لكنه في الوقت ذاته لم يؤدِّ إلى تحقيق أمن دولي دائم. فقد استقر النظام الدولي عند مستوى من الاستقرار القائم على الردع، حيث تُدار الأزمات ضمن حدود محسوبة، مع بقاء احتمالات الانفجار قائمة في حال انهيار آليات الضبط أو تصاعد الأزمات بشكل غير متوقع (freedman , 41)

المطلب الثاني: مخاطر الردع النووي على الأمن الدولي

أولًا: مخاطر التصعيد غير المقصود

رغم فعاليته النسبية، ينطوي الردع النووي على مخاطر كبيرة، أبرزها احتمال التصعيد غير المقصود نتيجة سوء التقدير أو الأخطاء التقنية أو المعلومات الاستخباراتية الخاطئة، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج كارثية. (sagan 1993,63)

ثانيًا: سباقات التسلح النووي

أسهم الردع النووي في تعزيز سباقات التسلح، حيث سعت الدول إلى تطوير ترساناتها النووية لضمان مصداقية الردع، ما زاد من تعقيد البيئة الأمنية الدولية ورفع مستويات التهديد؛. (action 2018 , 19)

ثالثًا: التحديات الأخلاقية والإنسانية

يثير الردع النووي إشكاليات أخلاقية عميقة، إذ يقوم على التهديد بإلحاق دمار شامل بالمدنيين، وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، ويطرح تساؤلات حول مشروعية هذا النمط من الردع. (narng 2014,211)

أدى استمرار هذه المخاطر إلى بقاء الأمن الدولي في حالة عدم يقين دائم، حيث يتعايش الاستقرار النسبي مع احتمالات الانهيار المفاجئ. وقد دفع ذلك المجتمع الدولي إلى البحث عن آليات للحد من هذه المخاطر، دون التوصل حتى الآن إلى بديل فعال للردع النووي.

المطلب الثالث: مستقبل الردع النووي في ظل التحولات الدولية

أولًا: الردع النووي والتطور التكنولوجي

أثرت التطورات التكنولوجية، مثل الأسلحة السيبرانية والذكاء الاصطناعي، في طبيعة الردع النووي، حيث باتت أنظمة القيادة والسيطرة أكثر عرضة للاختراق، ما يزيد من مخاطر سوء التقدير.

ثانيًا: الردع النووي في عالم متعدد الأقطاب

مع تصاعد دور قوى نووية جديدة، أصبح الردع النووي أكثر تعقيدًا في ظل تعدد الفاعلين وتداخل مصالحهم، ما يقلل من إمكانية ضبطه مقارنة بالمرحلة الثنائية للحرب الباردة

ثالثًا: آفاق ضبط الردع النووي

تسعى الجهود الدولية إلى الحد من مخاطر الردع النووي عبر معاهدات الحد من التسلح، وبناء الثقة، وتعزيز الشفافية، إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات سياسية واستراتيجية كبيرة.

يتجه الردع النووي نحو مرحلة أكثر هشاشة، حيث تتزايد المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وتعدد الفاعلين، ما يجعل مستقبله مرهونًا بقدرة المجتمع الدولي على تطوير آليات جديدة للضبط والحد من التصعيد، دون التخلي الكامل عن منطق الردع.

خلص هذا المبحث إلى أن الردع النووي ما يزال عنصرًا مؤثرًا في النظام الدولي، إذ أسهم في منع الحروب الكبرى، لكنه في الوقت ذاته خلق بيئة أمنية معقدة تتسم بعدم اليقين والمخاطر المستمرة. ويؤكد ذلك الحاجة إلى مقاربات دولية أكثر توازنًا تجمع بين الردع، وضبط التسلح، والحلول الدبلوماسية.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن القوة الحدية والردع النووي يشكلان أحد أهم التحولات المفصلية في طبيعة القوة والنزاعات في النظام الدولي المعاصر، حيث لم يعد استخدام القوة العسكرية التقليدية هو الوسيلة الأساسية لحسم النزاعات، بل أصبحت إدارة النزاع ومنع التصعيد الهدف المركزي للسياسات الأمنية والاستراتيجية للدول، ولا سيما القوى الكبرى.

لقد بيّن الإطار النظري أن القوة الحدية تقوم على منطق عقلاني مفاده أن امتلاك القدرة التدميرية القصوى، مقرونًا بالمصداقية السياسية، يجعل من استخدام القوة الفعلية خيارًا غير عقلاني، وهو ما مهّد لظهور الردع النووي كأداة استراتيجية فريدة، لا تهدف إلى خوض الحرب بل إلى منعها. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفاهيم الأمن، توازن القوى، والاستقرار الدولي.

وأظهرت دراسة النماذج الحديثة أن الردع النووي لعب دورًا حاسمًا في ضبط حدود النزاعات الدولية، كما في الأزمة الكورية، والنزاع الروسي–الغربي، والملف النووي الإيراني، حيث أسهم في منع الانزلاق نحو حروب شاملة رغم حدة التوترات السياسية والعسكرية. غير أن هذه النماذج أكدت في الوقت ذاته أن الردع النووي لم ينجح في تحقيق تسويات نهائية للنزاعات، بل أدى إلى تجميدها أو إدارتها ضمن مستويات محسوبة من التصعيد، ما يعكس طبيعة الاستقرار القائم على الردع بوصفه استقرارًا هشًا وقابلًا للاهتزاز.

كما أظهر البحث أن فعالية الردع النووي ليست مطلقة، بل ترتبط بعدد من العوامل المتداخلة، من بينها مصداقية التهديد، عقلانية صناع القرار، وجود قنوات اتصال فعالة، وطبيعة النظام الدولي ذاته. ومع انتقال النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى التعددية القطبية، وتزايد عدد الفاعلين النوويين، بات الردع النووي أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للضبط مقارنة بمرحلة الحرب الباردة.

وتبرز في هذا السياق تحديات جديدة تهدد استقرار الردع النووي، مثل التطور التكنولوجي السريع، والأسلحة السيبرانية، والذكاء الاصطناعي، وانتشار الأسلحة النووية، فضلًا عن تراجع الثقة في آليات ضبط التسلح الدولية. وتُظهر هذه التحديات أن الردع النووي، رغم استمراره كأداة مركزية في الأمن الدولي، يواجه مخاطر متزايدة قد تؤدي إلى سوء التقدير أو التصعيد غير المقصود.

وعليه، يمكن القول إن القوة الحدية والردع النووي قد نجحا تاريخيًا في منع الحروب الكبرى، لكنهما لم يوفرا أمنًا دوليًا مستدامًا أو سلامًا دائمًا. بل إن الاعتماد المفرط عليهما قد يؤدي إلى ترسيخ منطق القوة بدل تعزيز الحلول

السياسية والدبلوماسية طويلة الأمد. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربات شاملة للأمن الدولي، توازن بين الردع، وضبط التسلح، وبناء الثقة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

الاستنتاجات:

١. القوة الحدية تمثل عنصرًا أساسيًا في فهم الردع النووي، إذ يرتكز على القدرة على ردع الخصم دون الحاجة لاستخدام القوة فعليًا.

٢. الردع النووي أثبت فعاليته في منع اندلاع الحروب الكبرى بين القوى النووية، لكنه لا يحل النزاعات، بل يخلق حالة من الاستقرار الهش.

٣. النماذج الحديثة (كوريا الشمالية، أوكرانيا، إيران) أظهرت أن الردع النووي يُستخدم لإدارة النزاع وفرض قيود على سلوك الأطراف دون مواجهة مباشرة.

٤. الاستقرار الناتج عن الردع النووي مشروط بـ المصداقية السياسية، إدارة المخاطر، والقدرة على الاتصال بين الأطراف.

٥. التحديات المعاصرة تشمل: انتشار الأسلحة النووية، التطور التكنولوجي، سباقات التسلح، وهشاشة الأنظمة الأمنية، مما يجعل فعالية الردع نسبية وليست مطلقة.

التوصيات:

١. تعزيز آليات ضبط التسلح النووي بين الدول النووية والناشئة لتقليل مخاطر التصعيد.

٢. تطوير قنوات الاتصال والشفافية بين القوى النووية لتقليل فرص سوء التقدير والحوادث غير المقصودة.

٣. دمج البعد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي مع الردع النووي لضمان تحقيق أهداف الأمن والاستقرار دون اللجوء لاستخدام القوة.

٤. متابعة تطورات التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الأمن النووي، بما في ذلك الأسلحة السيبرانية والذكاء الاصطناعي.

٥. تشجيع الدراسات الأكاديمية والسياساتية لتحليل فعالية الردع النووي في النزاعات الإقليمية والناشئة.

قائمة المصادر:

1. Ahmadian, Hassan. 2020. "Iran's Nuclear Strategy after the JCPOA." *Middle East Policy*.Vol. 27, No. 3.
2. Acton, James M.2018. Escalation through Entanglement. Washington. D.C.: Carnegie Endowment for International Peace.
3. Aron, Raymond.1966. *Peace and War*: A Theory of International Relations. New York: Doubleday & Company.
4. Baylis, John.2013. *Strategy in the Contemporary World*. Oxford: Oxford University Press.
5. Brodie, Bernard.1959. *Strategy in the Missile Age*. Princeton: Princeton University Press.
6. Bull, Hedley. 1977. *The Anarchical Society.* London: Macmillan.
7. Cha, Victor D.2012. *The Impossible State: North Korea*, Past and Future. New York: Ecco.
8. Freedman, Lawrence.2022. *Command: The Politics of Military Operations. Oxford: Oxford University Press, 2022.*
9. *Freedman*, Lawrence. The Evolution of Nuclear Strategy. London: Palgrave Macmillan.
10. Gaddis, John Lewis.2005. *The Cold War: A New History*. New York: Penguin Press.

11. Kristensen, Hans M.,2023. and Matt Korda. "Status of World Nuclear Forces." *Bulletin of the Atomic Scientists*.
12. Narang, Vipin.2014. *Nuclear Strategy in the Modern Era*. Princeton: Princeton University Press.
13. Panda, Ankit.2020. *Kim Jong Un and the Bomb: Survival and Deterrence in North Korea*. Oxford: Oxford University Press.
14. Sagan, Scott D.,2003. and Kenneth N. Waltz. The Spread of Nuclear Weapons: A Debate Renewed. New York: W.W. Norton.
15. Takeyh, Ray.2020. *Iran's Nuclear Calculations. Washington*. D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2020.
16. Tannenwald, Nina.2007. *The Nuclear Taboo*. Cambridge: Cambridge University Press
17. Trenin, Dmitri.2023. R*ussia and the West after Ukraine: The End of the Post-Cold War Order*. Cambridge: Polity Press.
18. Waltz, Kenneth N.1979. *Theory of International Politics*. New York: McGraw-Hill.
19. Acton, James M.2013. S*ilver Bullet? Asking the Right Questions about Conventional Prompt Global Strike*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace.
20. Cohen, Avner, and Thomas Graham Jr.2020. *Avoiding Nuclear War: The Past, Present, and Future of Arms Control*. Cambridge: Polity Press.
21. Freedman, Lawrence.2023. *Ukraine and the Art of Strategy*. Oxford: Oxford University Press.
22. Krepon, Michael.2021. W*inning and Losing the Nuclear Peace*. Stanford: Stanford University Press.
23. Narang, Vipin, and Scott D. Sagan. 2023. "The New Nuclear Age." *Journal of Strategic Studies*. Vol. 46. No. 1.
24. Payne, Keith B. 2021. *Deterrence in the Second Nuclear Age*. Lexington: University Press of Kentucky.

25. Posen, Barry R.2020. "The Nuclear Foundations of U.S. Grand Strategy." *International Security*. Vol. 45. No. 2. 2020.
26. Tannenwald, Nina.
27. Stigmatizing the Bomb: Origins of the Nuclear Taboo." International Security. 2018 . Vol. 29, No. 4, updated ed.
28. Tertrais, Bruno. 2022. *Will Europe Fight for Ukraine*?. Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique.
29. .Waltz, Kenneth N. 2019. "Nuclear Myths and Political Realities." *American Political Science Review*. Vol. 84. No. 3. reprint ed.